

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير

خلقه محمد وعترته الطيبين الطاهرين

۲۱۰۵۰۱

۱۱۷
۲۱۰۵۰۱

از کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: ترجمه و صحاح مطبوعه	مؤلف: میرزا محمد باقر شیرازی و محمد هادی
موضوع:	شماره اختصاصی (۱۱۷) از کتب اهدائی: یکم زاده
شماره ثبت کتاب:	۲۱۰۵۰۱
جمهوری اسلامی ایران	

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير


خلقه محمد وعترته الطيبين الطاهرين

۲۱۰۵۰۱

۱۱۷

از کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتاب: ترجمه و صحاح مطبوعه
مؤلف: میرزا محمد باقر شیرازی و محمد هادی
موضوع:
شماره اختصاصی (۱۱۷) از کتب اهدائی: یکم زاده
شماره ثبت کتاب:
جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مجلس شورای اسلامی کتاب تهر مجسمه و صفات مصطفی مؤلف میرزا محمد مجتهد شیرازی و محمد هادی موضوع شماره اختصاصی (۱۱۷) از کتب اعدائی : کم زاره		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۱۵۵۰۱
---	--	--

الحمد لله
خلقه

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹

بسم الله الرحمن الرحيم
 این و الصلوة والسلام علی خیر
 الطیین الطاهرین

کتاب راز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير
خلقة محمد وقرته الطيبين الطاهرين أما بعد
فيقول العبد الخاطي رحمه ربه الغني محمد
بن محمد حسين بن محمد مهدي الموسوي عن أبيه
والوصي إن هذه رسالة تهيئة في بيان حكم فعل
الشبهة المحصورة وغير المحصورة من وجوب
الانجذاب والعدم كسبها في غاية
الاستحجال مع اغتساب البال واختلال
الأحوال الإنا من المستبينين
فيحمد الله سبحانه الأمر فيها
اجتماعات من صريح الخلاف والغنية

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
 على خير خلقه محمد وعترته الطيبين الطاهرين أما بعد
 فيقول العبد الخاطي رحمة ربه الغني محمد
 جعفر بن محمد حسين بن محمد مهدي الموسوي عفي عنهم
 بالنبى والوصي إن هذه رسالة وجيزة في بيان حكم
 أصل الشبهة المحصورة وسر المحصورة من وجوه
 الاجتناب والعدم كسبها في غاية الاستعجال مع
 اغتشاف الهال واختلال الأحوال الانائين المشبهين الغني
 فيحمد الله سبحانه الأمر فيها عانت عن صريح الخلا

والمغنية والسكرة وفيها إجماع الحكم للعلامة المختلف
 وظاهر السرائر والسورة العظيمة إن لم نقل سابقا
 حلا لإجماع بل ربما يمكن دعواه وموقفه محار ومباري
 عن رجل معه أنا أن فيها ما وقع في أحدهما فذلك
 أيها هو ولو يوقف على ما أعني قال به فيهما ويستم
 فعاقل بالقلوع في السند وعدم دلالتها على الحكم
 إذا لم يظن بأن أسات علم جواز استعمال المستفي
 علم وفائدة ما استفاد منها عدم جواز استعمالها
 الطهارة لا وجوبه للأخبار بها بالضرورة وبانضمام
 الإجماع المركب أعني كل من قال بعدم استعمال المستفي
 متى استعمالها في الطهارة وغيرهما من أنواع الاستعمال
 فتكونا والحق على المظن وإن كان بلا انضمام فأقول
 وبأسد المنعان يقتضي الأصول الأولى عدم صوب
 الاستنباط عن الغير المعلوم فضلا عن المجهول تخلف

والاصل عدمه مطلقا سواء كان الشك ابتدائيا كما
 لو تيقن وقوع التخلية في احد الامانتين ولم يدرك في
 ايها وقع وطاريا كما لو تيقن وقوع التخلية في
 مخصوصة ثم استبعد المتيقن وسواء كانت التهمة
 محصورة ام باضغ معلوم الخاصة ما لا بد من تيقن التهمة
 على حكم الطهارة ومقتضى اصول الشافعية وجوب
 الاحتياط عن مطلق التهمة المحصورة فضلا عن المشتبه
 لسمو الروايات الواردة في تحت القليل الدالة على
 الذي عن استعمال عند عرض التخلية للآثار التي هي
 عن الكون في الصياح والموثقات صورة الاستثناء المحصور
 او الظاهر منها عدم جواز استعمال التخي مطلقا سواء كان
 معلوما او مجهولا من غير دخلية معلومية التخلية وعلما
 شمولها وظهورها في غير المحصور وتيم المطلوب ما
 بانضمام ارجاع المركب وهو ان كل واحد من وجوب

المعاني

الاشارة

في التهمة بالتخي قائل في كل مسبة ومن هنا يظهر
 وجوب الاحتياط عن الاول دون الثاني فعلمنا
 انني بان ادعاء ظهور الروايات في وجوب الاحتياط
 في المحصور وعدم مدخلية معلومية التخلية انما هو
 على وجوب الاحتياط فيه لا واصله لتحقيق الظهور
 بوجوب الاحتياط في غير هذا المقام ايضا وذلك
 لوقوع التخي باكل الفعل لا يقتضي ثم استبعد بان هذا
 الفرض هل هو من الاستغناء عن التخي عند الاستبعاد
 عنه فان الظاهر عدم تجويز العقل سائل ذلك الفرض
 ولو سأل له عند عاصيا عندهم وتبين عليه الذم
 وبالحالة تبا العقل على وجوب الاحتياط في امثال
 المقامات وعلى تقدير تسليم عدم الظهور بكونه
 ترك الاستفصال عن المعاني والتهمة وهو ما قصد

في المقال على ما بين زحل ان قلت يا ف المبدأ ^{البرهان}
 صورة تبيين النتيجة قلت لعدم اعتبار المبدأ في
 الاستفصال لا في لعدم وجوب الاحتياج عن طريق
 المحصول لعدم وجود دليل عليه او الادلة تنصرف في
 الكتاب والجماع والعقل والنسبة والاول غير ذلك
 وجوبية والمثلية غير محققة في اصل المسئلة وان امكن
 ادعاء الحقيقة في خصوصية الانسان والمثلية لا يبرهن
 لهذه الاحكام الشرعية والواقع غير ذلك لاننا نقول عن
 دلالة الاضطرار للحق في ظهوره فيه فصار عن دلاله ما
 ان قلت يا ف ما ذكره في وجوب العقل عند وجود المبدأ
 في المبدأ المشترك بين التخصيص على كل منهما والمثلية لا يبرهن
 مثله قلت اما نقضاً لبيان عدم نقل بانام ما ذكرنا في
 عدم وجوب الامتياز بالثبات او الخمس من الصلوات
 للعالم بقوت فرضية واحدة عند ذلك في نفسهما مع
 في

ان الاحتياج اطلقوا على الاحتياج النقد وان اختلفوا
 في العدد فاصحوا بالوجوب وهو الوجوب اللهم الا ان يقال بان
 انعقاد الاجتماع على وجوب النقد هو الخروج والامكان
 القول بعدم الوجوب شعباً واما حلا في الملائمة
 وعلى التسليم بطلان القياس وعلى التسليم كونه مع
 لثبوت التكليف فيما نحن فيه والشك انما هو في
 المكلف به فلا بد من الاحتياج في كل ما نحن فيه
 بالمعنى منه وان كان احدهما من الاحتياج
 والاخر من الاحتياج المقيدة فيلا فها ذكر فان الشك
 فيه بالنسبة الى نفس التكليف فلا يجب العقل
 وبعبارة اخرى وهو ان الذي قد يعلق بالمكلف
 فيما نحن فيه بيقين والامر بالعقل فيا ذكره شكوك
 التوجه فيدفع باصالة البراهنة لقان فرض التوجه

القول بوجوب الفعل علمها متعينا لكون المقام
 مقام اجراء اتصاله الاشتغال دون البرائة قلت
 بان الواجب هو الاحتياط من النجس النقي الامر
 الظاهر فلا فلا نجس النجس لعدم حصول الفطام
 بجملة احد هاتين الاستعمال قلت عدم الاستعمال
 موجب للاختياط من النجس النقي الامر وهو واجب
 فوجبه ذلك ان قلت بان الواجب هو احتياط
 متفق النجاسة حتى استعمال فالمشغل لاحدهما
 لا يكون متغلا للنجس بيقين فلا يجب عليه الاحتياط
 قلت قد عرفت دلالة الاحتياط على وجوب الاحتياط
 وموجب الدلالة ويمكن الاستدلال على عدم وجوب
 طاهر بالاحتياط لان الماء الكائن في الزنا المحض
 قبل وقوع النجاسة كان محكوما بالظاهرة فتبين
 الى حين استعماله في استعمال وكذا الحال لو كان

الذي

الذي موقوف بالعلم لكن لا يخفى ما فيه لان استعمال
 الطهارة قد انقضت في الجملة فيما لو كان ذلك موقفا
 بالعلم فلا يمكن اجرائه وكذا الحال لو كان ذلك موقفا
 بانضمام عدم القول بالفصل وهو ان كل ما كان
 قائل به في المقامين وكل ما كان بالعدم قائل به في المقامين
 ويقولون ان كل شيء طاهر حتى يعلم انه قدز لعدم
 نقذارة احد المستبين فيكون الحكم فيه الطهارة
 لدخوله تحت عموم الشيء فتجوز استعماله وفيه اية
 وان كان بالنظر في دلالة اللفظ ساملا لصورة
 الا ان المنادى في فاكور مودعه في غير الشبهة المحصورة
 وانما بعد ذلك الشبهة المحصورة ما علم عندنا انه
 لعدم احتياط المنادى في العمومات من عدم الفرق
 والاطلاقات وعلى التسليم يكون في الحديث محمول

ممتنع الظاهر عند قامة الدليل على بطلان ادعاء ^{المعصوم}
 الظاهر وادعاء المعنى المجازي الذي رواه الجاني
 المستند وهو قوله كما كان من هذا القبيل فهو كحال
 اساقفة غير المعصوم لما هو مودعه قامة فترسده على
 على ان جواب الاستعمال الذي هو مدلول الصديق
 هذه الرواية اذا كانت غير محصورة وعلى تسليم امينة
 معارضه اصوله من خلال بابي وجرام بين وشبهات
 بين ذلك فمن يجب عن شبهات في عن الحوائج
 او تكب الشبهات وقعة الحوائج من حيث العلم
 وتوجب عليه انزه قامة الظاهر وجوب الاستعمال
 عن المعصوم وقسم المحصورة عند ان من توجب الراجح
 وان لم يكن او كتاب الشبهات شبهة من حيث
 بالبيبة الى الشك في مخالفة المسكون وان قلنا لا
 فيه ايضا للحد لا انه استحيائي وعلما عليهم ^{ببطلانه}
 على ان

على الاول وهو انه وجب ان المسج في طرف الشاخي
 وهو السيرة تعاقب العقل بمقتضاه فترسده
 على وجوب الاستعمال في الشبهة المحصورة هل يكون
 الوجوب سرهما بمعنى ترتيب العقاب على اثنان
 باحدهما او بصدق احدهما اعني الالمانية او بصدق
 سرهما لعدم ترتيب العقاب على نادر كحضرة الامام
 كوجوب غسل الثوب فان وجوبه سرحي نكته للصديق
 فاذا لم يأت بالقل لم يترتب عليه العقاب بالاحكام
 وانما يكون ترتيبه لقول الصلوة او اذنا انفاضة
 المذوق عنه سرهما الظاهر الاول لان باب ودرجته
 بوجوب عدم استعمال احد المستر في شلون من مخالفة
 العقاب لعدم الدليل عليه بل مخالفة العلم بعدم
 بالحق المقتضى الامر في المعصية بالمقدرة العقل المتفقا
 من حكم العقل كونها هو السكينة عند الاستبانه وانك

في عدم نفي العلم بعدم الامتياز بالحق النفس المسمى عند
 استعمال احداهما لا امتياز كون المستعمل هو الحق فينبغي عليه
 والعقارب قد لا تخالفه لما حرم العقل فيكون
 المستعمل ما هو مسمى عليه العقارب الشرعي لفظا في الشرع
 مع العقل وبعبارة اخرى وهو ترتيب العقارب على استعمال
 احد المشبهين عند العقلة فلو لم يكن المستعمل ذلك
 او جازلة نفس اخرى او كان ذلك عند من جهة اخرى
 المستعمل نفسا المظنون للقول بكون المستعمل هو الحق
 شرعا او لعدم عدم مقتضا اجماله الاستقلال بسوء التكليف
 وانما يكون الشك في مقتضى الخلاف به ومقتضاها
 عدم استعمال كل منهما او من باب كتاب الفرض المشكوك
 او الموصوم فينبغي عليه العقارب الشرعي لفظا في الشرع
 مع عدم وجوب دفع الفرض المشكوك ففصل في الموصوم
 فاما العقارب على العمل بها بالحق ما ينبغي ان يترك انما يتم في

في

لو لم يكن محسوسا لكون بناءهم على عدم جواز الاستعمال
 في المشبه الى حرم المحسوس فضلا عن الشك فيكون
 احدهما بينهما الترتيب عليه الذم لا يبق بل هو جواز استعمال
 الطرف المظنون الظواهر بناء على ان بناء العقل في
 العمل بالحق لا نأخذ بان بناء العقل بعد افساد بناء
 العلم انما يكون على ان الاصل حرمه العمل بالحق الا انما قام
 عليه المحجة كاطل الميتة لا العكس واذا كان كذلك فاما
 الدليل على اعتبار ذلك الحق بشخصه كونه استعمالا
 مطلقا في الطهارة جازنا والاولى به لا اعتبارا به
 حرمه العمل بالوهم وجواز العمل بالحق فيكون ثانيا
 بطريق الكلية فاثباتها حتى عند الاشتباه المحسوس
 الكلام او نقول بجمالية الالاب الناهية عن حرمه العمل
 بالظن انه بناء على ما ذكر من وجوب الاحتياط
 هل يكون ذلك الحكم جاز باق صورة الانحصار بها

لم يكن

بان يكون حكمه فائد الماء فيكون الفرض النهم ام لا
 ايقن الاول لانه الاصل في الاوسر والخواص الشرعية
 التكليفية لا الرضعية وان كان كذلك يكون الفرض النهم
 لما عرفت من كون التكليف بحقن العقل هو العلم بعلم
 الايمان بالنفاسة النفس الامارة فيكون كل حكماء فيها
 منها ما عنه بحقن العقل ولا حكم به شرع فيصير عليه
 انه غير محكم من الماء فيجب عليه النهم لقوله تعالى فان
 لم تجد ماء فامسك بطنك من الماء من عدم الوجود عدم
 التمكن مضافا الى شمول الرغبات الامارة بالاجتناب
 صفة الانحصار وعلى تسليم منع حصول نية المظن
 بانظام الاجماع المالك البهار هو ان كل من قال بوجوب
 الاجتناب في حالة الاختيار قائل بالوجوب في الا
 ضطرار وعلى تسليم منع الاجماع المذهب يكون الموقنين
 والذين على وجوب الاجتناب عن كل ما في وضو الا
 ضطرار بل ظاهر بين فيه هذا اذا كانت الاصل بتكليفية

ظاهر

كاهل الفهم اما اذا كانت وضعية فذلك كون الفرض
 بكل منهما كالمشبه بالمضاف او النهم وعلى الاول فذلك
 صلوحي او يكتفي بملوحة واحدة اما الكلام في الاول فالعلم
 الاول لوجود الماء غاية الامر يكون الرضا بين فاستدلت
 وذلك لا يستلزم كون الفرض النهم نعم بل هو التوبة لوجوب
 النهم في استمران كل منهما واما الكلام في الثاني فالظاهر
 وذلك بان يتوهم باحد جانبيه فيكون الاخر ذلك الواضح
 ثم يتوهم من ذلك الاخر ثم يفصل الموضع باليقين من الماء
 المتوهم به لولا بناء على عدم جريان الدعوى في الضلوع
 الفاسد واما على الجواز فيلحقها معها فلا يخالف في العمل
 الموضع ثانيا بيقين رفع الحدث مع استصحابه بيقين لان
 الماء الاول لو كان هو الظاهر فقد رفع الحدث بيقين
 كان هو النجس فقد رفع بالثاني وما قبل بعدم الرفع في
 الحدث لعدم امكان تحقق نية الرفع في احدهما بيقين
 والمعتبر ذلك لا يخفى ما فيه للعلم من كفاية كون المعبر

ليغني

الرجح كرخا سلمه حتى عند تعدد تفصيل العلم للزوم التكليف
بما لا يطاق وقد ازيل الجذب ايضا لان المستعمل لا
اما ان يكون هو الظاهر في نفس الامر او الجس فان كان
الاول فقد حصلت الطهارة النفس الامرية والطهارة
الشرعية لنفس النفس من الاول بعد التوضاء الثاني
الذي هو الجس النفس الامرية وان كان الثاني فقد حصلت
الطهارة الشرعية لعدم القطع بكون الاول هو الجس
الامرغانية احتمال كون ذلك متعصلا به البراءة والمجوز
لو كان الاول هو الظاهر في نفس الامر يكون في المقام
نجاسة يقينية وطهارة كلك الحق كعمل في الاول
هو للجس بعد التوضاء الثاني ولو كان الاول هو الجس
في نفس الامر يكون في المقام نجاسة يقينية وطهارة كلك
ونجاسة احتمالية لعدم القطع بكون الاول هو الجس
انفصل الامر عن كون من قبل متيقن الطهارة في ذلك
في الحديث نبي على الطهارة وما في بالصلوة وما قبل بعدم

الغيب الامر

الاحتياج الى الفصل الاول بناء على عدم تجانس ملاق الشبه
لعدم القطع بكون الاول هو الجس لا يخفى ما قبله من
عمل الاول ليس لتجسس الملاقاة لدل النفس رفع الحدث
اذ لو لم يحصل من الاول لم يحصل اليقين بالرفع لا يمكن
كون الاول هو الجس في نفس الاول بوجوب الفصل
من باب المقدمة الاولى لا يحل الثاني وذلك ما بينا
من احدهما ويحل ثم فصل في الاخر تلك المواضع ثم فصل
من ذلك ويحل للقطع باثبات الصلوة المأمور بها
مع الدراية من حيثها الخلق النجاسة لان المستعمل لا
ان كان هو الظاهر في نفس الامر فقد ادى بالصلوة المأمور
بها وهو الخلق النجاسة ويكون الفصل بعد ما من الشك
والتوضوء والصلوة الثانية لغاها وان كان هو الجس
فتكون الطهارة الاولى والصلوة الاولى لغاها
الفصل الثاني من بيان الجذب والطهارة منه ومصلح
الثانية في المأمور بها انه بناء على كون

الغرض هو التمييز هل يكون اهراق المائتين واجبا ^{سواء}
 اريد التمييز ام لا كما ان الشخصين لظاهر الوثنيين او
 الوجوب ككثرت كفاغ ظاهر الاكثر منهم الفاضلات والمجان
 او الاول عند زيادة التمييز ليقف فقد الماء الموجب
 له والثاني عند عدم زيادة التمييز كما هو ظاهر العدل
 اقول ومع قطع النظر عن الوثنيين المذكورين في
 صدر المقالة يكون الثاني هو الظاهر للاصل ما لم يكن
 يثبت كونه الا هراق شرط في صحة التمييز ما عند الوثنيين
 فلا وما مع عدم قطع النظر عنها يكون الثالث هو
 الظاهر لما هو الظاهر منها لا سيما لو قلنا يكون الواو
 المترتيب كالا بعد كونه له حناعرنا والاحوط الاول
 القطع بعدم صدق فقد الماء عرفا والتسليم بالاصل و
 فوق اربعة الكنائس من الفحاسة من الاهراق في
 الوثنيين لا يخفى ما فيه لعارضه الاصل الاصل وكون
 الامر للوجوب وكون الاصل فيه الوجوب النفس

الشرطي

الشرطي او المقدسي وبلغ القوة على انه لو كان المراد
 الكفاية لزم مخالفة الاصل ان وجوبه
 جتناب عن المشبه هل يكون مختصا بالانائين
 المشبهين او يكون على سبيل الاطلاق بمجتهاته
 لو كان المشبهين عديدين يكون الحكم فيها الا
 جتناب عنهما الظاهر الثاني لما عرفت من كون
 الحكم في الاصل هو وجوب الاجتناب عن المشبه
 وكونه هو المشهور بين الاصحاب في جماعات المنقول
 في الانائين عيني مائة للاطلاق لا يخفى اما ان يكون
 مطلقا ايضا او كونه مقيد بخصب الانائين
 فان الاول فتكون دليل على الاطلاق ايضا وان كان
 الثاني فاعدم لزوم اثبات الشيء للشيء نفى
 ما عداه اذ غاية دلالة الاجماع على وجوبه
 جتناب في الانائين وهو لا يشترط عدم وجوب الاجتناب
 في غير الانائين بحيث قد عرفت ما تقدم ثبوت وجوب

الاجتناب في الامور يجب الحكم بالاجتناب في المقام
 لانه جزئي من جنسياتها وكذا الرغبات المقدسة
 تخص من الاناين غير التقيين بناء على وجودها
 وصحتها النعيبين طرعا للمخالفة المستهين
 ان هذا الحكم هل يكون مختصا بما اذا كان الاشتباه
 بين اثنين او يكون على سبيل العموم بحيث انه يحصل
 الاشتباه بين ثلاثة او اربعة ما لم يخرج عن المحرر
 عرفا يكون حكمه وجوب الاجتناب وتكون زكوة
 الاشتباه بين اثنين من باب التمثيل الظاهر الثاني
 لما عرفت في الفرع المتقدم انه بناء على ما عرفت
 من وجوب الاجتناب هل يحكم بنجاسة الظاهر للملاقاة
 لاحد المشتبهين ام لا انظر الثاني للاصل الفقا
 صية والاجتهاد به من قوله كل شيء لك طاهر حتى
 تعلم انه قدس وايضا ان تنقضي اليقين لا يقين
 مثله والملاقاة قبل الملاقاة كان طاهرا بيقين فبعث

مشكوك

يشك في الطهارة والعدم يتحكم بالطهارة للرغبات
 كونه القدر المشتبه والمشتق من كون حكمها حكم
 البصير عدم جواز استعمال كل منهما وما يتجسس الملاقاة
 لاحدهما محكما فخرج الى الدليل فاذا لاقى الطاهر
 احداهما هل يجوز استعمال ذلك ام لا الظاهر الاول لو لم
 يكن عين احد المشتبهين باقيا كالملاقاة في احداهما
 ماء طاهر ثم يحسن بذلك الماء وحسنه ويجب هذا اذا
 كان احد المشتبهين ماء او امكن التميز عنه كالوقوف
 في الماء الطاهر ينقطع من احد المشتبهين وكانا ظاهرا
 لعدم بقاء الموضوع في الاول وعدم صدق ارادة
 استعمال المشتبه في الثاني ليرتب عليه الحكم واما
 لاشتبه جزء احد المشتبهين الملاقاة للطاهر بان
 راى كونه ذلك الجزء معلوما في الطاهر وجب الاجتناب
 عن الطاهر لا لصيرورته الطاهر نجسا لما عرفت
 عدم تجسيمه بديل لعدم جواز استعمال المشتبه في

انه غير معلوم وجوب الاختيار في الظاهر من باب
 الحقيقة ان كون الفرض هو التيمم وعلم جواز
 استعمالها هل يكون مختصا بالمشبه بالنهي او يكون
 المشبه بالغصوب ايضا كذا الظن الثاني لما عرفت
 من ابيات الحكم في الاصل المشبه بالغصوب يكون
 من جملة الافراد يكون الحكم فيه وجوب الاختيار
 الا ان يفهم الدليل على خلافه ويكون النهي فيه
 تكليفا فلا يكون الفرض مأمورا به فاذ كان به لم
 يكن به مثالا لعدم موافقة الامر فلم يخرج عن
 التكليف اذ التكليف كعماده التيمم لما عرفت
 ووجه الوجه وكذا التيمم هو التقيد المتفق
 في الفرض بخلاف الوجه ولعدم حصول البرائة
 البقائية الا عند الاتيان بالتيمم فيكون هو
 دون الوجه فلا يستعمل ما ويلي كل فعل يكون
 مباحا للاتيان بالماء الباع المأمور به وان فعل

لا الظن

هذا هو الوجه في كون التيمم
 واجبا في كل حال من وجوب
 الفرض او كونه مباحا
 والوجه في كون التيمم
 واجبا في كل حال من وجوب
 الفرض او كونه مباحا
 والوجه في كون التيمم
 واجبا في كل حال من وجوب
 الفرض او كونه مباحا

ان لا الظن الثاني لعدم صدق الاتيان بالماء المأمور به
 لتعلق التيمم بالماء المشبه فلا يكون مباحا اذا
 كان ذلك مستوفيا للعقل فاسد ان كون الفرض
 التيمم هل يكون مختصا بالمشبه بالنهي الغصوب
 يكون حاريا في كل شبهة من المشبه بالمضاف الظاهر
 الاول فكون الامر فيه مضمنا فلا يصح عليه عدم
 التقيد من الماء ليكون الفرض التيمم وما قبله فساد
 الوجهين لعدم امكان نية الرفع في كل منهما ففقد
 لا ممتنع ان يكون كل منهما هو المضاف حين الاستعمال
 وهو غير مأمور به فلا يقع فيه نية الرفع لا ينفك
 لما عرفت من منع لزوم نية الرفع بالغصوب عند عدم
 امكان تحصيل العلم وما قبله وجوب التيمم بعد استماع
 لظاهر باب الاحتياط لم يعرف وجه عدم شبهة
 التقيد بوجوب التيمم ثم ان هذا يجب تحصيل الماء
 المطلق عند مكانه ان لا الظاهر الثاني لعدم المنع من

استدل بها ولم يرد المدعى بها بيقين فالوجوب عليها
 الى الدليل وما قيل بلين من القبح العقل عند ترك
 التحصيل واستعمال المشيخي لا يفي ما فيه لمع
 تسليم القبح بطريق الكيفية او لا شئ في عديمه
 لو كان زمان التحصيل اطول من زمان استدلها
 لا سيما لو كان الوقت مضيقا فانه لو تضمن التحصيل
 لزم واستحق العقاب مضافا الى عدم باقية
 الزم حدا يوجب ترتيب العقاب على تركه او تفويض
 العقاب على من التسليم انما يكون من حيث اختيار
 المكلف العقل الذي هو اطول زمانا بالنسبة الى
 غيره لا من جهة كونه من شيئا عنده وهل يكون الفرض
 التوقيفا لباقي واليتم عند خطاب ما في احد المشيخي
 وتكفي او يكون الفرض اليتم فقط الرجوع فيه الى
 ان متعلق التكليف هل الاسماء النفس لا مربية
 او انما هي فان قلنا بالاولا يكون التكليف هو

اليتم

اليتم دون احتياج التوقيف لباقي لعدم بقا الظاهر
 النفس الامارة عند خطاب احد الشك يكون الباقي
 هو الماء الطاهر المأمور به في الواقع الذي هو متعلق
 التكليف اتم لا يندفع باسالة بمرارة الزمة من النفس
 بالاناء الباقي على انه لو كلف ما بان النفس لا مربية
 اخذ طريق العلم به يكون تكليفها بالاطلاق هو
 تبيح صدره من الحكم ولا سيما من الاحكام الحاكمين الاله
 الا ان يتسك بقاعدة الميسر لا يسطر بالمعنى
 وما لا يدرك كونه لا يترك كونه التامين على تبيد التكليف
 النفس لا مربية عند تعذر الانباء به الا بانها بما هو الاقرب
 اليه وهو المطلق كونه النفس لا مربية في الا
 بيان به وان قلنا بالثاني يكون الفرض التوقيف
 من الاناء الباقي لاحتمال كونه هو المطلق في نفس
 ولا يجزى الاقتصار على اليتم وبالجمله ان ثبت
 وجوب الوضوء ما لم يعلم المتضمنه يكون الفرض

بالباقي واجبا لعدم العلم بكونه المضاف وان ثبت
 وجوب التوضيح عند العلم بالاطلاق لا يكون التوضيح
 واجبا لعدم العلم بالاطلاق فيقع التكليف بالرفع
 ليقدر ان شرطه والاولى التكليف بالاطلاق فان
 بدى من التمسك بالقاعدة الدالة على التبدل
 لا يقع وجوب التوضيح بالماء الباقي من دون احيائه
 الى التيمم بالاستصحاب وهو انه قبل ذهاب ما في
 احد الانامين كان التكليف التوضيح الباقي من
 التيمم فعند ذهاب احدهما يحصل الشك في بقاء
 ذلك التكليف والعدم فيستعجل في انقضاء
 معارضته استصحاب وجوب التيمم عند جريان
 الماء المشبه بالمضاف فان قيل وجوبه كان
 الفرض التيمم فبعد جريانه يحصل الشك في وجوب
 التيمم والعدم فيستعجل في انقضاء الاستصحاب
 فيحصل التخصيل في البين وهو انه كان وجود

الماء

الماء المشبه بعد استنفاد وجوب التيمم يكون الفرض
 هو التيمم للاستصحاب وان كان قبله ما كان
 بدى بالكون الفرض هو التوضيح به وجوب التيمم لا
 استصحاب ايضا فكيف يصح ذلك بالاطلاع المركب وهو
 ان طهر بان الفرض هو التيمم في سورة كون الارض
 بدى فانك بالوجوب في صورة كونه طارا مضافا الى
 الادلة الاجتهادية من الكتاب وسنة الدالين على
 وجوب التيمم بادعاء كونه المبتدأ من عدم الجريان
 في قوله تعالى ان لم تجدوا الماء المقطوع بالطلاقة والباقي
 غير مقطوع الاطلاق فيجب التيمم فلا يعارض استصحاب
 حرمة التيمم الحديث في الآية وما قيل بمعارضته اساليب
 الاستصحاب لاستصحاب حرمة التيمم من التكليف
 لظهور المجتعة ناسية وهي لا تحصل الا بالانبات
 التيمم لاحكام الكون الباقي هو المضاف فلا يخفى على
 التكليف فلا بد من الجمع بينهما لا يخفى ما فيه لعدم لقائه

اصابة الاشتغال الاستعمال كذلك الاول ففاهن
 الثاني اجتهد في على انه زار عليه
 الاحتجاب على وجه مخصوص بصفة العلم بنجاسة احد
 المشبهين او يكن الظن بنجاسة احدهما يكون كك
 مقتضى الاصل الفقاهية من البرائة الاصلية و
 الاستصحاب الاول الا انه مبني على كون موثوقا
 الاثبات المعاني الظاهرية وما على كونها المعاني
 النفسية لا مزية فيكون الاستصحاب وجوب الاحتجاب
 عن موصوف النجاسة فضلا عن التشكيك والمظنون
 مطلقا سواء كان الظن شرعيا كما حاصل من الشكوك
 لحكم العقل فلا بد من العلم والجهل بالماضي فلا
 يجري اصابة البرائة لكن في التكلف في التكلف به
 دون التكليف خرج الاولين منهم العرف الخارج بل
 التكليف بما لا يطاق بقي الاخيرين من حكم العقل
 وما قيل بعدم وجوب

وجوب الاحتجاب من باب دلالة الايات على حجة العمل
 بالنظرة على فرض تماميتها لا يخفى ما فيه لان وجوب الاحتجاب
 جناب ليس من حقيقة العمل بالنظرة المنهية عنه بل بحكم
 العقل به وكونه هو المحذور له بعد اخرج الاولين بال
 بالدليل على ان بناء العقلاء على العمل بالظن في بعض
 موضوعات الاثبات وان تمكن متينا للجهل في بعض
 بالمعاني النفس الامرية وبالجملة بناء العقلاء في الموضوعات
 تختلف فانما ترى مقام يكون عليهم بالظن وانما يمكن
 تحصيل العلم كانه الاخبار بالصحة فانه على الاساس
 وان امكن تحصيل العلم به وغيره الاما شاء الله فيكون
 الاصل الثاني في العمل بالنظرة الا ما قام الدليل على
 المحرمة في مقام آخر يكون العمل بالعلم فيكون الاصل
 المحرمة الا ما قام الدليل على الاكتفاء بالنظرة فادعاء
 المحرمة بطريق الكلية فيسقط نعم يمكن التوجه على القائل بوجوب

الاقتساب من مظنون النجاسة يكون المتبادر من الاقتساب
 انه الاختيار من الخس المعلوم النجاسة دون المظنون وان
 كان الموضوع حقيقة الامور النفس الامرية واذ كان كذلك
 فلا يكون للاقتساب من مظنون النجاسة دليل على ان
 دليل القائل بوجود الاقتساب انما يكون من باب العمل
 بالمظنة لان موضوع الالفاظ المعاني النفس الامرية و
 اذ كان كذلك فلا يتم الحكم للمعنى من الكلية لان بعد استداد
 باب العلم يكون بناء العقل وحرمة العمل بالمظنة الاما
 الاقتساب من الدليل على المحجة لا العكس كما ذكرنا في موضع
 شيعات الالفاظ هو المعاني النفس الامرية فيكون المكلف
 ذلك كما قدمت الاشارة اليه في موضع معارضة
 الاخبار على كون متعلق المكاليف الامور الظاهرة هو
 قوله الما وكله ظاهر حتى تعلم انه قديم وكل شيء نصف حتى
 تعلم انه قديم وانه لا ابالي ابولك اسانين ام جاء حتى اعلم

وانه

وانه اذ كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك
 ان تنقض اليقين بانك ابدان الخاف التي تليق في السوء
 يشتري ويصل في حاجته يعلم ان بيت عينه المغير لك من
 اخبار الدالة على الطهارة ما لم يعلم النجاسة فلو كان متعاقبا
 المتكاليف الامور النفس الامرية لما حكم بالظن لان احتمال
 النجاسة الواقع ودعوى كون المراد من العلم الظن مدفوع
 بالاصل على انه بيان قوله ما يتكلم بالشرعية السهلة السهلة
 ثم ان هذا امر يحسن التنبه عليها الاول انه بناء على عدم
 اعتبار الظن بالنجاسة هل يكون ذلك على وجه الملاحة او
 ما لم يستدل بالشرع وذلك بان يشهد العقل على نجاسة
 الاناء فقتل الاصول الاول وتعيين اخذ الارض او الرعي
 انها عند اقامه المشتري الشهادة على نجاسة الاناء لعدم
 الدليل على كون حكمه النفس بطريق الكلية لان العقل المشتري
 من الشهادة على النجاسة اثبات العيب في حق الارض او الرعي

الأول من الأربعين كتاب العقل والإجماع والسنن والكتب
مختلفة على التسليم غير ذلك أما الثالث فلأن
غاية الأمر يكون انعقاد على قول الشهادة في الجملة
وهو لا يجعل في تضاعف المقام اعني اثبات النجاسة
بما دللنا أن من نفس الأول والأول وهو أن قولك إن كان
في الأمور عينية كالماء البتة والتمسك والحق وغير ما في الأمور
المختصة يكون بطريق أولى فلا اعتبار بما في ساقطة عن
درجته لا اعتبار مضافا إلى ملاحظة الأخبار الناجية من العمل
بالقياس منها يا إبان يا إبان أن الدين لا يقاس مضافا
لما هو من الأمور الأصابع والمتعارف قريب منه فكانت
المورد للمؤمن بالجملة الأحكام توقيفية فإن الدين على القول
مطابق حق النجاسة فالقول بالنجاسة بالشهادة تعيين ولا
قتضي الأصل لظهوره عالم يعلم النجاسة شمس الدين لم لا و
أما الأول فلأن مورد الأمور المختصة فالعقلية والمجردة يحتاج

الى القدس

الى الدليل ودعوى تنقيح المناط عنده ان قلت بان الحكم
النجاسة بالشمادة اقلها لارات الدالة على جوار العقل اذ
قلت بعدم نطو لها على الدماء لعدم تماثلها على ما بين في محله
وعلى التسليم تكون خصصة غير النجاسة بالروايات المذكورة
الدالة على عدم الحكم بالنجاسة الا عند العلم بها واما التوابع
فاما ان تكون خاصة او عامة وعلى كلا التصورين لا يبعد
انفاذ المقام اما على الاول فلهذا تمسك الامير به وانما
مضمونها موافقا لغرضهم وذلك يوجب اللوم بقصدوها ولو
كان صحيحا التمسك بما هو موافق فلو اهتم بها واما على الثاني
فيكون الروايات الدالة على عدم نطق لطيفي بانك الدالة
على الحكم بالظهور ما لم يعلم النجاسة واراد عليها وعلى العلم
يعني انما يفي بينهما عرفا وحديث ان ينفاهم عن من يدرى ولا يخرج
لاحد الطرفين تعيين الوقف في البين فيرجع الى اصول الفقهاء
وقصدنا الظهور على ان المرجحة من الثاني وهو اكمل بناء

مجلس
فقه
العلماء

عما كونه مرجحا ان قلت بوجوب المرجح في طرفي الاول وهو الشبهة قلته
 قد عرفت منها اعتبار الشبهة المتفاوتة وهي صلاحت الماعرف من عدم
 تمسك المشهور بها وانما يكون دليله في الامور الاعتبارية وبما لا يقدر
 لك ما ذكرنا عدم الحكم بالفحاشة بسبب الشهادة بالجهاد الماعرف من عدم
 الدليل وعلى التسليم منهم صلاحية لكن الاختلاف اما لا ينبغي تركه خصوصا
 في المقام لمصلحة اصحاب الحكم بالفحاشة بسبب الشهادة بل يمكن دعوى انما
 عليه في الفهم على عدم حصول الظن المتعبر في الاصول في الثاني انه لو
 شهد احدان بفحاشة انا ولحد وشهد للعدلان الاخران بطلان اشرار هل
 يحكم بالطهارة لو ان الفحاشة في الاول وفاقا للاصحاب لتعاضد البينة
 فاما ان يترك بطلانها ام لا وعلى الثاني فاما ان يترك بطلانها
 او لا فيخرج على كلا التقادير يكون الحكم بالطهارة اما على الاول فالحرج
 الى الاصول في وعقبة الطهارة واما على الثاني فلو جرد
 اصل الطهارة من طرف بنية الطهارة ولما على الثالث فليقيد
 الرجوع الى الاصول في العقابية فلا وعقبة الطهارة واما على

الراجح

الرابع فليعدم مرجح لاختيار طرف الفحاشة هذا اذا لم يمكن الجمع
 بين البينتين واما اذا امكن كما لو شهد العدلان بالفحاشة
 والاخران بعدم العلم بالنجاسة فيكون شهادتهما على ما
 الاصول في الحكم بالنجاسة متعين عملا بالمقتضى في العلم بالعدان
 وما قيل بتقديم بنية النجاسة لكونها نافذة وهي عمارة
 التأسيس بنية الطهارة مقرر وهي منزلة التاكيد الاول
 مقدم لا ينبغي ما فيه لكون هذا الدليل اعتبار فلا اعتبار
 نعم يمكن الاستدلال على تقديم بنية النجاسة عن التعارض بين
 البينتين لان بنية النجاسة معدية للنجاسة والطهارة منكرة
 فلا تعتبر ولو كانت اضفا مضاغفة وقد عرفت من قول
 شهادة النجاسة الحكم بالارشاد والرد فيها اذا لم تكن بنية
 مقرر فيحكم بقبول شهادة النجاسة ولو عارضها البينة
 لثبوت اعتبار بنية النجاسة ولو عارضها البينة لثبوت
 المفسرة بطريق الكلية ولا يجوز في جودها عند النافذة

انما لا يمكن الجمع

كعدمها لعدم الدليل على اعتبارها فكانت النية متحققة في
 النافذة فيما نحن فيه فاذا كان كذلك فنكون الحكم بالنية
 متعيناً وقوله حتى تستيقن النية او ياتك النية
 وجب الاستدلال بقول الشهادة المخالفة للاصل ولذا كان
 كمن يظن عدم قول الشهادة الموافقة للاصل وهو يشبه
 الطهارة لكن لا يخفى ما فيه لان القدر المتيقن من قول الشهادة
 على النية ثبوت الارض او الرد دون الحكم بالنية على انه
 لو كانت نية النية مدعية لا ثبت النية بشاهدتين
 لقوله المرافعات ولم يقل به احد هنا ويعنى تحقق
 الإجماع على قول الشهادة في النية بطريق الكيفية حتى عند
 معارضة شهادة الطهارة غير مسموعة وكذا دعوى الإجماع
 المركب وهو ان كل من قال بقول الشهادة على النية لم
 يفرق بين وجود المعارض لعدم الذهاب المشهور على
 قول الشهادة في النية وعدمه في صورة التعارض بل انما

يقدمون

يقدمون نية الطهارة وكون المشاور من الرتبة قبول الشهادة
 المخالفة للاصل عند عدم وجود المعارض على انها معارضة
 للروايات المتقدمة الدالة على عدم الحكم بالنية الا عند
 العلم بها وحيث لا مرجح لاحد الطرفين يعين الوقت
 في البين اجتهدوا او الرجوع الى الاصول الفقهاء على
 ومقتضاها الحكم بالطهارة او التناقض ومقتضاها
 ايضاً بناء على عدم مرجحة الاصل فلما على القول بموافق
 بتقدم الطهارة متممين من غير توقف الى التناقض
 بالنية ان وجد الدليل على تقدم نية النية عموماً من
 الإجماع والاجماع المركب اجتمع التارة لوكون القدر
 المتفق من قبول نية النية صورة عدم وجود المعارض
 يكون القول بالنية هو الظاهر الا في الطهارة هو الظاهر
 اقتضاهما خلاف الاصل على القدر المتيقن الثالث انه
 اذا تعارضت النيات في الاثبات بان تشهد لكل بان

الاشارة الغرض هو هذا لا يشهد العقلان الاخران بان الغرض
 هو الاخر فهل يكون حكمها حكم المشتبه وجوب الاستصحاب
 بناء على ما تقدم من وجوب الاستصحاب على المشتبه بالغرض
 لا مان يكون الحكم فيها الطهارة للشمس والاشياء هو
 الثاني لتعارض اليقين في اليقين لان كلمة ما ثبت النجاسة
 احدها وانما نجاسة الاخر فبما ان في وجه الاصول
 الفقاهية ومقتضاها الطهارة وبالحكمة ترجيح احد
 القولين من غير على تعيين تقديم كل من اليقين فانقلنا
 بتقديم الناطقة تكون الشهادة ان بالنسبة الى الطهارة
 غير مقبولة وبالنسبة الى النجاسة مقبولة فتعني الحكم بها
 سيما لعدم المعارض لهما يصلح للمعارضة اذ ليس في نفسه
 المخدرة وهو غير معتبر فيكون الحكمان المتعارضان الذي يكون
 اليقين مختصة بالناطقة فكما انه فصل فيه النقية فكذلك فيما
 من فيه وان قلنا بتقديم المخدرة كما هو الظاهر في

الفرع

الفرع المتقدم يكون الامر بالعكس فتكون الشهادة ان
 بالنسبة الى الطهارة كل ما منها مقبولة وبالنسبة الى النجاسة
 غير مقبولة فيحكم بطهارتها ولها الوعد بالعقلان
 نجاسة احد الاناثين بلخصه عند العقلان
 الاخران بنجاسة الانا الاخر فيكون الحكم
 بنجاستها اما لكونها النجاسة
 بنظر واحد هو كونها
 ناطقة من

قد عرفت هذا البرهان تلك الرسالة مشيرة الى ان الناطقة
 الفاضل الكامل بالان في الحقيقة وفي الحقيقة العالم
 التي لا يرد من هذه الناطقة حقيقة واحدة ان الناطقة
 والمخبر المحترم بها الامر في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 هي كونه الشهادة ان الناطقة هي في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 لان في الحقيقة انما يعلم المؤمنين ان في الحقيقة في الحقيقة
 انما هي الناطقة. عطف الله على الناطقة والاطاعة في الحقيقة في الحقيقة
 بل في الحقيقة من الناطقة من الناطقة من الناطقة



[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

2000

[illegible]

في الحقيقة المتغيرة لما كان للعقل دخل فيها إلى الزمان أن يكون حسب المنطق
نفسه من حيث دخل الموضوع والطبع والاعتبار أن يكون جميع الدلائل عقلية
والدلائل الطبيعية لا يكون العقل دخل فيها بل يكون حسب اقتصاد
طبع الخلق من أن تارة العقل يدخل فيها
في هذه الدلائل المذكورة الستة الدلائل العقلية الخمسة وهي تجري
الاعتبار في العلم والخلق من غير مدخل في موضوعها من المنطق في بعض
المواد كما سماه فخرية لتكون دلائل لا يقدمون وأن كان قد وجدوا أمثال
الطبيعة والاعتبار في العقل لا يخرج الدلائل الطبيعية والاعتبار
الدلائل العقلية والاعتبار من عقليته لكن اعتبارها في العقلية من حيث هو
والطبيعة والاعتبار في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
أن العقل لا يدخل في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
الدلائل العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
الطبيعة والاعتبار في العقل لا يدخل في العقلية من حيث هو
موضوع من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
والاعتبار في العقل من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
فانظر في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
موضوع الدلائل العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
الطبيعة والاعتبار في العقل من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
الحاصل ما عليه وهو الدلائل العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
الموضوع لها معاد لكل منها سواء كان واجباً أم لا من جهة الدلائل العقلية
بعضها بعض ظاهر بل إن الشك في ذلك باعتبار أن الدلائل العقلية من حيث هو
جزءاً أو خارجاً فالطوائف التي كان في العلم في الدلائل العقلية من حيث هو
لأن بعضها وأما الذي يكون عقلية وهو الدلائل العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
الموضوع العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
فانظر في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
فانظر في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
فانظر في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو
فانظر في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو اعتبارها في العقلية من حيث هو

البريد

[illegible]

في الترتيب على هذه الغرض اعلم من الضيق واجتنبوا هذه الضيق على ما في
 من بعد الحق صريح بطله والا حاكم على الامانة كما هو من غير من غير
 في الترتيب على هذه الغرض اعلم من الضيق واجتنبوا هذه الضيق على ما في
 من بعد الحق صريح بطله والا حاكم على الامانة كما هو من غير من غير
 في الترتيب على هذه الغرض اعلم من الضيق واجتنبوا هذه الضيق على ما في
 من بعد الحق صريح بطله والا حاكم على الامانة كما هو من غير من غير

